

توقع حل مجلس الأمة وإجراء انتخابات جديدة

استقالة الحكومة الكويتية لعدم تعاون السلطة التشريعية

الاتحاد الاماراتية

قدم وزراء الحكومة الكويتية أمس استقالتهم إلى رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح. وجاء في الاستقالة الجماعية أن "الحكومة واجهت مواقف وممارسات معوقة أبرزها خلل العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وانحراف مفهوم التمثيل البرلماني".

وأشارت الاستقالة إلى "ما ساد الحياة السياسية في الآونة الأخيرة من مساس بالوحدة الوطنية إضافة إلى مظاهر التجاذب والتأزيم وتجاوز الأصول البرلمانية . وخروج عن الحدود التي رسمها الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة . عوضا عن الصدود النيابي المستمر في الاستجابة ليد الحكومة الممدودة ودعواتها المتواصلة لترسيخ تعاون بناء بين السلطتين".

وأرجعت الحكومة الاستقالة أيضا "إلى استغراق بعض أعضاء البرلمان في تغليب الأجواء الصدامية مع الحكومة تدخلا في اختصاصات وزرائها وإمعانا في تجاوز الحدود الدستورية والتقاليد والأعراف البرلمانية فيما يحكم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ما أدى إلى توسيع هوة الخلاف والاختلاف بينهما وبالتالي تعثر فرص التعاون الايجابي المثمر بين هاتين السلطتين بما قوض إمكانيات قيام الحكومة بمسؤولياتها ومهامها"

وثار الخلافات بين الجانبين على خلفية عدة أزمات أبرزها طلب الحكومة من البرلمان رفع الحصانة عن نائبين اشتركا في حفل تأبين للقائد العسكري في "حزب الله"، عماد مغنية، الذي اغتيل في سوريا. وتقول الحكومة الكويتية إن مغنية تورط في تنفيذ عمليات ضد الكويت.

وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء فيصل الحجري عقب الاجتماع الاسبوعي لمجلس الوزراء إن المجلس ناقش العلاقة المتأزمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وما يسود هذه العلاقة من شد وجذب أخذوا بعين الاعتبار مصلحة الوطن والمواطنين والتي هي هدف الحكومة أولا وأخيرا .

وأضاف الحجري انه " أمام ما تشهده الساحة من تأزم في هذه العلاقة ووجود نقاط اختناق كبيرة فقد وضع النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح والوزراء جميعا استقالتهم تحت تصرف سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الاحمد الصباح كي يتعامل معها وفق القنوات والاجراءات الدستورية ووفقا لما يراه مناسبا". وتابع الحجري ان "الوزراء أقدموا على هذه الخطوة واضعين نصب أعينهم مصلحة الكويت وشعبها أولا وأخيرا وقبل أي شيء".

وقال عدد من النواب ان رئيس الوزراء سيقدم الاستقالة في وقت لاحق إلى نائب الأمير، ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الصباح، بسبب سفر الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح.

وقالت مصادر نيابية إن الاستقالة أتت بعد ان اشتكى وزراء من "نقص التعاون" من قبل مجلس الأمة الذي تهيمن عليه المعارضة والذي كان سيصوت الثلاثاء اليوم على قانون لزيادة رواتب المواطنين الكويتيين بمبلغ 50 دينارا (188 دولارا). ويلقى هذا القانون معارضة قوية من الحكومة التي سبق ان زادت رواتب المواطنين الشهر الماضي ب120 دينارا (450 دولارا)، وهي زيادة اعتبرها مجلس الأمة غير كافية.

وقال مراقبون إن أمام أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد أحد خيارين للتعامل مع الاستقالة، إما حل مجلس الأمة وإجراء انتخابات جديدة خلال ستين يوما، أو قبول استقالة الحكومة وتكليف رئيس الوزراء ذاته الشيخ ناصر المحمد أو تكليف رئيس وزراء آخر لتشكيل حكومة جديدة. وأضاف المراقبون أن

استقالته الحكومة تأتي في ظل العلاقة المتوترة بين المجلس والحكومة، وبالذات ما يسمى بأزمة إزالة الدواوين، إذ يعارض العديد من الوزراء العمل وسط أجواء مشحونة.

وكان النائب الليبرالي أحمد المليفي قال الاسبوع الماضي ان على الحكومة ان تستقيل داعيا في الوقت عينه الى إجراء عملية إصلاح داخل عائلة الصباح الحاكمة. وقال المليفي ان رئيس الوزراء، وهو ابن أخ الامير، فشل في تحقيق الاصلاح المنشود وإيجاد حل لمشاكل البلاد. وعين الشيخ ناصر رئيسا للوزراء للمرة الاولى منذ سنتين في أعقاب تولي الشيخ صباح سدة الحكم بعد أزمة خلافة محتمة. ومنذ ذلك الحين، واجهت الكويت سلسلة من الازمات السياسية أسفرت عن استقالة ثلاث حكومات وحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة في يونيو 2006 . كما تم استجواب عدة وزراء.

ورحب عدد من النواب باستقالة الحكومة واعتبروا ان الاستقالة يمكن ان تسهم في حل مشاكل البلاد. وقال النائب احمد باقر ان "استقالة الحكومة أتت في الوقت المناسب. المشكلة في الكويت هي ان الحكومة لا تتمتع بغالبية في البرلمان". من جهته، قال النائب المستقل علي الدقباسي للصحفيين ان "استقالة الحكومة خبر سار ونحن نرحب بعقد انتخابات مبكرة".